الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

© oonal/ E+ via Getty Images

المصفوفة القطرية 2025
البحرين

تتبنى المصفوفة القُطرية معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون وتلتزم بها.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟
انضمّت البحرين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 2002، وأبدت تحفظات على المادتين 2 و16 (المساواة في الزواج والحياة الأسرية)، والمادة 9(2) (المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في منح الجنسية للأطفال)، والمادة 15(4) (حرية اختيار مكان السكن والإقامة)، والمادة 29(1) (تفسير الاتفاقية وتطبيقها والتحكيم في النزاعات).

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟
ينصّ الدستور في المادة 18 منه على ما يلي: "يتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟
القانون العرفي ليس مصدراً للقانون بموجب الدستور. ولم يتناول التشريع مسألة صلاحية القانون العرفي المتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟
لم يتطرّق التشريع أو السوابق القضائية إلى مسألة صلاحية قانون الأحوال الشخصية إذا كان يتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة. كذلك، لا يتناول الدستور صلاحية قانون الأحوال الشخصية في حالة تعارضه مع أحكام الدستور.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها للقوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟
لا يحدّد القانون ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟
تنص المادة 18 من الدستور على ما يلي: "يتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة". ومع ذلك، لا يوجد قانون عام يحظّر أو يميز بين التمييز غير المباشر على أساس الجنس.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟
هناك استراتيجية وطنية لحماية المرأة من العنف الأسري يشرف عليها المجلس الأعلى للمرأة في البحرين.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟
تحتوي الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري والخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022) على ركائز تتعلق بصحة المرأة، لكن كلا الاستراتيجيتين لا تركّزان بوضوح على جميع جوانب الصحة الجنسية والإنجابية.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟
هناك التزامات متعلقة بالميزانية ولكنها ليست ملزِمة ولا تفرض أي التزام على الحكومة.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟
ينصّ القانون صراحةً على إنتاج ونشر الإحصاءات المتعلقة بالجنسين. ففي عام 2018، أصدر مجلس الوزراء قراراً يقضي باعتماد مرصد وطني لرصد مؤشرات التوازن بين الجنسين في البحرين تناط مسؤوليته بهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية. ومنذ عام 2018، يضطلع المرصد مرة كلّ سنتين بإعداد تقرير وطني يقيس التوازن بين الجنسين في مؤسسات القطاع العام.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟
يكرّس الدستور حق الدفاع لكلّ متهم بارتكاب جريمة، وينصّ على وجوب أن يكون له محامٍ يدافع عنه بموافقته. ويؤكد قانون الإجراءات الجنائية وقانون المحاماة على هذا الحق، حيث يكون لكلّ من يُقبَض عليه الحق في الاتصال بذويه وتعيين محامي دفاع. وينبغي أن يحضر المتّهم الجلسات مع محاميه، وإذا تبيّن للمحكمة أنّه لم يوكّل محامياً للدفاع عنه، تعيّن له محامياً.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟
لا ينصّ القانون على تقديم المعونة القضائية في المسائل المدنية.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز السفر؟
توفر التشريعات ذات الصلة للمرأة والرجل حقوقاً متساوية في طلب الحصول على جوازات السفر.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهوية؟
يمنح قانون بطاقة الهوية للمرأة والرجل حقوقاً متساوية في الحصول على بطاقة الهوية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟
لا يُشترط على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية أو زوجها أو غيره من أفراد الأسرة قبل الشروع في إجراءات قانونية في معظم المسائل المدنية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟
يتمتع الرجل والمرأة بحقوق متساوية في مباشرة الإجراءات القانونية في شؤون الأسرة، مثل تسجيل حالات المواليد والوفيات في السجل الرسمي والإبلاغ عن الزواج والطلاق من دون الحاجة إلى إذن، إلا أنه يُشترَط في إبرام عقد الزواج حصول المرأة على موافقة ولي الأمر الذكر.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟
تعطي المحكمة شهادة المرأة والرجل الوزن نفسه في معظم الحالات مع بعض الاستثناءات. فالمادة 29 من قانون الأسرة تشترط، لانعقاد الزواج، "في الشاهد أن يكون ذكراً مسلماً بالغاً عاقلاً، سامعاً للإيجاب والقبول، فاهماً أن المقصود بهما الزواج".

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟
ينص القانون على حقوق متساوية في إبرام العقود. وتنص المادة 72 من القانون المدني على أن كلّ فرد يتمتّع بالأهلية القانونية لإبرام العقود، إلا إذا انتُقصت أهليته أو قُيِّدت بموجب القانون لأسباب مثل الأمراض النفسية.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟
لا تُفرَض على النساء أي قيود قانونية خاصة بنوع الجنس في تسجيل الأعمال التجارية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟
ينظّم القانون المدني الممتلكات ويعتمد لغة محايدة بين الجنسين تؤكد على حق الملكية للجميع، وعلى أنّ المالك لديه الحق في استخدام ممتلكاته والاستفادة منها والتصرف فيها على النحو المنصوص عليه في القانون. ولا يفرض القانون المدني أي قيود على حق المرأة في الملكية.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟
تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في شغل المناصب العامة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في معظم الحالات، إلا أنّه ليس هناك تأكيد إيجابي على تولي الوظائف العامة.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصّصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟
ليس هناك أحكام قانونية بشأن تخصيص حصص قائمة على نوع الجنس في مقاعد و/أو قوائم المرشحين في البرلمان الوطني.

هل من قانون يحظّر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟
ليس هناك قانون يحظّر أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة في السياسة أو الانتخابات.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟
هناك قانون خاص بالعنف الأسري يشمل تعريفه جميع أشكال العنف الجسدي. ويجيز القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري للنيابة العامة إصدار أمر حماية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من الضحية.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟
هناك قانون خاص بالعنف الأسري يشمل تعريفه جميع أشكال العنف الجنسي. ويجيز القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري للنيابة العامة إصدار أمر حماية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من الضحية.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟
هناك قانون خاص بالعنف المنزلي يشمل تعريفه العنف النفسي/العاطفي. ويجيز القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري للنيابة العامة إصدار أمر حماية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من الضحية.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟
هناك قانون خاص بالعنف الأسري يشمل تعريفه العنف المالي/الاقتصادي. ويجيز القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري للنيابة العامة إصدار أمر حماية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من الضحية.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟
يتضمن القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري، في المواد 15 و16 و17 منه، أحكاماً تمكّن مكتب المدعي العام من إصدار أوامر حماية للضحايا وفرض عقوبة جنائية ومدنية إذا خالف الجاني أوامر الحماية هذه. ويمكن لضحايا العنف المنزلي التقدم بطلب للحصول على أوامر الحماية ضد جرائم العنف المنزلي التي تشمل الاعتداء الجنسي وأشكال أخرى من العنف. ويعاقَب على مخالفة أمر الحماية بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على 200 دينار.

هل يجيز القانون الظروف المخفّفة في جرائم قتل الإناث؟
تنصّ المادة 334 من قانون العقوبات على عقوبة مخفّفة لكلّ شخص (ذكراً أو أنثى) فاجأ زوجه متلبساً بجريمة الزنا فقتله وشريكه في الحال أو اعتدى عليهما اعتداءً أفضى إلى موت أو عاهة.

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟
لا يُمارَس ختان الإناث في البحرين، على الرغم من الإبلاغ عن بعض الحالات في الماضي. ويندرج الختان إذا ما حصل ضمن جرائم الاعتداء على الأشخاص بموجب المادة 337 من قانون العقوبات.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟
يُعتبَر الزنا جريمة بموجب المادة 316 من قانون العقوبات، ولا فرق بين الرجل والمرأة في تجريم الزنا.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟
تعاقب المادة 344 من قانون العقوبات "بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات من واقع أنثى بغير رضاها"، من دون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟
ألغى القانون رقم 7 الصادر في عام 2023 المادة 353 من قانون العقوبات التي كانت تعفي المغتصب من العقوبة في حال زواجه من الضحية.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟
الاغتصاب الزوجي غير مُجرَّم في قانون العقوبات. وينص القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري على تدابير حماية. ويمكن تعزيز القانون من خلال توضيح ما إذا كان الاغتصاب الزوجي يُجرَّم على أنه عنف منزلي.

هل يُعرَّف التحرُّش الجنسي في أي تشريع؟
صدر مرسوم بقانون رقم 59 لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم 36 لسنة 2012 لينص على جريمة التحرُّش الجنسي في مواقع العمل (المادة 2 مكرر). وتنص المادة 192 مكرر من المرسوم على ما يلي: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تجاوز مائة دينار، كل عامل أثناء العمل أو بسببه تحرَّش جنسياً بأحد العاملين معه سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل أو بأية وسيلة أخرى. ويعاقَب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو بالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار، إذا وقعت الجريمة من صاحب العمل أو من يمثله".

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟
لا يتضمن القانون نصّاً يستهدف بشكل خاص العنف الإلكتروني الموجّه ضد النساء والفتيات إلا أنّه ينصّ على أحكام يمكن تطبيقها على الذكور والإناث. ويجرِّم القانون بشأن جرائم تقنية المعلومات أي عمل يشكّل تهديداً لحياة الناس أو أمنهم أو صحتهم، أو أي عمل يمسّ بسلامة بدن إنسان، ذكراً كان أو أنثى. وينصّ على عقوبة مشدّدة على أي فعل يستخدم أو ينشر أو ينتج محتوىً إباحياً موجّهاً إلى الأطفال أو يعرض أطفالاً في محتواه.

ل يجرّم القانون العمل بالجنس والبغاء؟
يُجرَّم البغاء بموجب المواد 324-330 من قانون العقوبات. وتُفرَض عقوبات شديدة على جرائم العمل بالجنس والبغاء، بما في ذلك الحبس لمدة لا تتجاوز سبع سنوات لكلّ من حرّض آخرين علناً في مكان عام على ممارسة الفجور أو الدعارة. وإذا كان عمر الضحية أقل من 18 عاماً، تصل العقوبة إلى السجن لمدة عشر سنوات.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟
يحظِّر قانون مكافحة الإتجار بالأشخاص رقم 1 لسنة 2008 جميع أشكال الإتجار بالبشر وينص على السجن لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟
ينصّ قانون العمل على أحكام محدّدة تحظِّر بشكل مباشر التمييز على أساس الجنس وتدعو إلى عدم التمييز. ويحظِّر المرسوم بقانون رقم 59 لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون العمل صراحةً التمييز على أساس الجنس. وتنصّ المادة 29 من قانون العمل على ما يلي: "تسري على النساء العاملات كافة الأحكام التي تنظّم تشغيل العمال دون تمييز بينهم متى تماثلت أوضاع عملهم". ويُحظِّر قانون العمل أيضاً على صاحب العمل إنهاء عقد عمل العاملة بسبب زواجها أو أثناء إجازة الأمومة.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟
تنص المادة 39 من قانون العمل على ما يلي: "يُحظَّر التمييز في الأجور لمجرد اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟
تنصّ الفقرة الثانية من المادة 39 من قانون العمل المضافة بموجب المرسوم بقانون رقم 16 لسنة 2021 المعدِل لبعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي، على ما يلي: "يُحظَر التمييز في الأجور بين العمال والعاملات في العمل ذي القيمة المتساوية".

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟
ليس هناك قيود قانونية خاصة بنوع الجنس على العمل الشاق أو مهن محدّدة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟
في عام 2021، ألغت البحرين المادتين 30 و31 من قانون العمل في القطاع الأهلي، اللتين تمنحان لوزير العمل سلطة تحديد الأعمال والأوقات التي يحظر فيها تشغيل النساء. وبالتالي، أُزيلَت القيود على عمل المرأة خلال ساعات الليل.

وفي القطاع الحكومي أيضاً، أُلغي البند الثاني من المادة 26 من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الذي كان يحظر عمل المرأة في بعض الصناعات في ساعات الليل إلا في الظروف الاستثنائية التي يحددها الديوان.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سنّ التقاعد؟
لم يميز قانون العمل ولا قانون التأمين الاجتماعي المطبق على العاملين في القطاع الخاص، بين الرجل والمرأة في ما يتعلق بسن التقاعد، إذ تنتهي خدمة العاملين ببلوغهم سن الستين.

كذلك الأمر بالنسبة للقطاع الحكومي حيث تم، في عام 2022، تعديل بعض أحكام القانون رقم 13 لسنة 1975 بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة. وتنص المادة 4 مكرر على أنه "يجوز للموظف الاستمرار في العمل اختيارياً إلى سن الخامسة والستين [...]"، من دون تمييز بين المرأة والرجل.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟
يمنح القانون المرأة الحق في نقل معاشها إلى زوجها فقط إذا كان مصاباً بعجز كامل يمنعه من العمل. وينصّ القانون على وجوب التحقيق في عدم قدرة الزوج على العمل كل سنتين بواسطة لجنة طبية متخصّصة، ما لم تقرر اللجنة أن إعاقته غير قابلة للشفاء.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟
يُحظِّر قانون العمل رقم 36 لسنة 2012 فصل العامل بسبب الجنس، أو المسؤوليات العائلية، أو حمل المرأة العاملة أو ولادتها أو إرضاعها لطفلها.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟
ينصّ قانون العمل رقم 36 لسنة 2012 على حق المرأة في إجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها ستون يوماً، وهي دون المعيار الذي حدّدته

منظمة العمل الدولية والبالغ 14 أسبوعاً. وهناك استحقاقات إضافية لرعاية الأطفال وإجازات الرضاعة الطبيعية خلال ساعات العمل، التي تُعتبر في البحرين إجازة أمومة إضافية.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟
لا يحق للآباء والشركاء الحصول على إجازة أبوة مدفوعة الأجر. ويوفر القانون للعمال الذكور الذين رُزقوا بمولود جديد يوم إجازة من العمل.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟
لا تتيح الدولة أو تموّل دُور رعاية للأطفال في القطاعين العام والخاص.

هل تتناول التشريعات التحرُّش الجنسي في مكان العمل؟
عَدَّل المرسوم بقانون رقم 59 لسنة 2018 قانون العمل في القطاع الخاص الصادر بالقانون رقم 36 لسنة 2012 لينص على جريمة التحرُّش الجنسي في مكان العمل (المادة 2 مكرر).

ويفرض المرسوم عقوبة على أي عامل أو صاحب عمل أو من يمثّله إذا ارتكب فعلاً من أفعال التحرُّش الجنسي سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل أو بأي وسيلة أخرى. ويجوز معاقبة الموظف بالحبس مدةً لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار للتحرُّش الجنسي بالقول أو بالفعل أو بأي وسيلة أخرى (المادة 192 مكرر). ويعاقب قانون الخدمة المدنية على التحرُّش الجنسي في مكان العمل ويُطبَّق على موظفي الحكومة.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية في ما يتعلق بالتحرُّش الجنسي في مكان العمل؟
ينصّ القانون على أحكام بشأن المطالبات المدنية وسُبُل الانتصاف في حالات التحرُّش الجنسي في مكان العمل، وعلى أحكام للمعاقبة على ما يتّخذه أصحاب العمل من إجراءات للانتقام مثل الفصل من مكان العمل.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟
تتمتع عاملات المنازل المهاجرات ببعض حقوق العمل. وبموجب مرسوم وزاري، يُغرَّم صاحب العمل الذي يحجز جواز سفر العامل الأجنبي. وتشمل حقوق العمال المنزليين الحق في الوساطة في النزاعات المرتبطة بالعمل والحصول على عقد عمل. ويضمن قانون العمل رقم 36 لسنة 2012 والقرار رقم 4 لسنة 2014 حقوق العمالة المنزلية، بما في ذلك تنظيم تصاريح العمل.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟
لا توجد جهة عامة لتلقي الشكاوى بشأن التمييز ضد المرأة في العمل، إلا أنّ مركز دعم المرأة في المجلس الأعلى للمرأة يُعتبَر إحدى الآليات الهامة لتلقي الشكاوى، بما في ذلك الشكاوى المتعلقة بالتمييز على أساس الجنس، ورصد الاحتياجات وحل المشاكل التي تواجهها المرأة في البحرين بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟
إنّ السنّ القانونية للزواج هي 16 سنة للإناث. ويمكن أن تتزوج الفتاة دون سن 16 سنة بإذن من المحكمة، وعلى المحكمة التحقق من ملاءمة الزواج قبل منح الإذن. وتنص المادة 20 من قانون الأسرة رقم 19 لسنة 2017 على ما يلي: "لا تُزوَّج الفتاة التي يقل سنّها عن ست عشرة سنة ميلادية إلا بإذن من المحكمة الشرعية بعد التحقق من ملاءمة الزواج".

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟
لا يُعتبَر الزواج دون السن القانونية باطلاً أو قابلاً للإبطال.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟
ينص قانون الأسرة رقم 19 لسنة 2017 على حقوق وواجبات مشتركة بين الزوجين. ويحق للزوج الطلاق بإرادته مقابل منح الزوجة حقوقها المشروعة. ويحق للزوجة أن تطلب إنهاء عقد الزواج بالخلع ولكنّها في المقابل تتخلى عن حقوقها المالية، ومنها المهر.

هل يحظر القانون تعدُّد الزوجات؟
إنّ تعدُّد الزوجات مسموح به بموجب قانون الأسرة رقم 19 لسنة 2017. ويجب على الزوج تحديد عدد الزوجات في عقد الزواج.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟
الأب هو الولي على أبنائه بموجب المادتين 133 و134 من قانون الأسرة. وتُعَدُّ رعاية الأطفال وتنشئتهم الجيدة حقاً وواجباً متبادلاً للزوجين بموجب المادة 38 من القانون نفسه. ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقانون الوصاية المالية وقانون الأسرة التي تراعي مصالح الأبناء، فإنّ الولاية هي ولاية الأب على مال الطفل ونفسه.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟
تتمتع الأمهات بحقوق محدودة في الحضانة. وتُحدَّد هذه الحقوق بشكل مختلف بين المجتمعات السنية والشيعية. وتنصّ المادة 124 من قانون الأسرة رقم 19 لسنة 2017 على أنّ حضانة المرأة لأبنائها، وفقاً للفقه السني، تنتهي عندما يبلغ الذكور سنّ الخامسة عشرة، وأنّ حضانة البنات تنتهي بالزواج. ووفقاً للفقه الجعفري، تنتهي حضانة الأم عندما يبلغ الطفل السابعة من عمره، وبعد ذلك تنتقل الحضانة إلى الأب.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟
هناك أحكام قانونية عامة تؤكد المساواة في الأهلية القانونية بين المرأة والرجل، بما في ذلك اختيار مكان السكن، ولكن في ظروف معينة فقط. وتضمن المادة 19 من الدستور حرية التنقُّل واختيار مكان الإقامة. ووفقاً لقانون الأسرة، تنتقل المرأة المتزوجة إلى منزل الزوج وإلا يتم تعليق إعالتها، إلا إذا اتفقت الزوجة مع زوجها على خلاف ذلك في عقد الزواج.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة؟
للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة، مع عدم وجود قيود على أنواع العمل التي يمكن أن تزاولها المرأة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟
لا يوجد نظام محدّد للملكية الزوجية إلا انّ أحكام القانون المدني التي تنظّم الممتلكات الشخصية والجماعية والأسرية تنطبق على الجميع، بما في ذلك الزوجان، مما يضمن حق كل فرد في الامتلاك والوصول إلى الممتلكات والتصرف فيها. ويمنح قانون الأسرة الزوجة الحق الكامل في السيطرة على ممتلكاتها ويُحظِّر على الزوج التدخل أو التصرف في أي من ممتلكات زوجته.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟
وفقاً للدستور ولقانون الأسرة، تُطبَّق أحكام الشريعة في الميراث. وللمرأة الحق في الميراث ولكنها تتلقى حصةً أقل من الرجل في كثير من الحالات، فتحصل البنات على نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟
توجد محاكم متخصّصة في مسائل الأسرة لكنها لا تضمن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟
لا تتمتع النساء بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجال في نقل الجنسية إلى أطفالهم إذ يمكن للرجال نقل الجنسية إلى أطفالهم تلقائياً. أما الأم البحرينية، فتنقل جنسيتها إلى أبنائها إذا ولد الطفل من أب مجهول أو ولد من أب لم يثبت وضعه القانوني. وقد صدر القانون رقم 35 لسنة 2009 بشأن معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة المواطن البحريني في بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية الصحية والتعليمية ورسوم الإقامة.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟
لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل في نقل الجنسية إلى زوجها.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
يكفل قانون الصحة العامة وتوجيهات وزارة الصحة حصول جميع النساء والفتيات على خدمات رعاية الأمومة، أياً كان وضعهن العائلي وبدون إذن أو موافقة طرف ثالث.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
بحسب المبادئ التوجيهية للرعاية ما بعد الولادة والإجهاض، تتاح لجميع النساء خدمات منع الحمل بغض النظر عن وضعهن العائلي وبدون الحاجة إلى إذنٍ من طرف ثالث.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
لا يتناول أي قانون أو لائحة تنظيمية الحصول على وسائل منع الحمل في الحالات الطارئة.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟
يُسمح بالإجهاض لإنقاذ حياة المرأة، لكن القانون لا يجيز الإجهاض في حالة الاغتصاب أو سفاح القربى. وينصّ القانون على توجيه التهم الجنائية للنساء و/أو مقدمي الرعاية الصحية في حالة الإجهاض غير القانوني. ويُشترط الحصول على إذن ثلاثة أطباء استشاريين لإجراء الإجهاض في مستشفى حكومي أو خاص مصرّح له بذلك وعلى يد طبيب اختصاصي في أمراض النساء والولادة وبعد أخذ موافقة ولي أمر المرأة الحامل.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
وفقاً للمبادئ التوجيهية للرعاية ما بعد الولادة والإجهاض، لا تُفرض أي قيود على فئة معينة من النساء أو الفتيات للحصول على الخدمات المذكورة في المبادئ التوجيهية. ولا يرد ذكر أي قيود تحول دون حصول النساء اللواتي يجرين إجهاضاً غير قانوني على تلك الخدمات.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟
لا يفرض أي قانون أو لائحة تنظيمية إدراج التثقيف الجنسي الشامل في المناهج الدراسية الوطنية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
يكفل قانون وقاية المجتمع من مرض متلازمة النقص المناعي المكتسب (الإيدز) وحماية حقوق الأشخاص المتعايشين معه إجراء الفحوص والاختبارات وتوفير المشورة الطوعية لجميع المصابين، بصرف النظر عن نوع جنسهم وحالتهم الزوجية وبدون إذنٍ من طرف ثالث.

2500800A